«لعبة القط والفأر» مستمرة في ضبط الإشغالات

حملات مفاجئة على أسواق العاصمة بدءاً من «سوق الهال» وليس انتهاءً بـ«باب سريجة» فهل تمتد لمطاعم أوتستراد المزة؟!

فادي بك الشريف

يبدو أن (لعبة القط والفأر) لم تنته في ضبط الإشغالات والتعدي على الأملاك العامة في العديد من أسواق العاصمة والتجمعات التي تشهد ازدحامات كثيرة، فهل تمتد لبعض مطاعم أوتستراد المزة التي تشغل الرصيف، فما إن تزال المخالفة حتى تعود بعد فترة وجيزة من إزالتها رغم الإجراءات المتخذة من المحافظة والتوجيهات بإزالة أي مخالفات وإشغالات وفرض الغرامات اللازمة.

هذا وعلمت «الوطن» عن القيام بحملات مفاجئة بدءاً من الزبلطاني وليس انتهاءً بسوق باب سريجة الذي شهد أمس إزالة جميع التعديات على الأملاك العامة بما فيها إزالة عدد من الشوادر واتخاذ الإجراءات اللازمة بمؤازرة من الجهات المعنية.

ويأتي ذلك في وقت وضعت فيه المحافظة جل اهتمامها في معالجة الإشغالات في سوق الهال بالزبلطاني من خلال تنظيمها في ساحات شعبية مناسبة وكذلك الأكشاك والبسطات مع بداية العام القادم بما فيه التأكيد على إشادة أي مخالفة بناء في أي منطقة وستتم معالجتها أصولاً وفقاً للأنظمة والقوانين ومحاسبة كل من يسهم في إشادتها أو التستر عليها، علماً أن مجلس المحافظة رفع توصية إلى المحافظ تضمنت إزالة الشوادر والإشغالات من سوق الزبلطاني وإعادة تنظيمها في ساحات شعبية مناسبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في محافظة دمشق القيام بحملات مفاجئة على العديد من الأسواق بما يشمل مختلف القطاعات الثمانية على مستوى خدمات المحافظة وذلك لضبط المخالفات والإشغالات والحد منها بما فيه إزالة التعديات على الأملاك العامة، وذلك ضمن

اهتمام المحافظة باستمرار الجولات اليومية سواء أثناء الدوام الرسمي أو بعد الدوام.

وأكد المصدر أن هناك محال تقوم بإشغال الأرصفة، ليصار إلى تنظيم ضبط إشغال بموجب القانون المالي الجديد، بحيث تصل غرامة المتر لـ٦٠ ألفاً، وهناك مخالفات تصل غراماتها لـ٢٤٠ ألف ليرة لمخالفة تتعدى على الأرصفة بواقع ٤ أمتار، عدا القيام بمصادرة البسطات الطيارة، مع استنفار دوائر الخدمات في مختلف الأحياء، منوهاً بصعوبة ضبط البسطات الطيارة ممن ينتقل من مكان لآخر.

كما لفت المصدر إلى إزالة جميع الشوادر التي يتم بموجبها وضع بسطات للعمل خلال هذه الفترة، ضمن مؤازرة لمختلف الجهات بما فيها ورشة الاشغالات المركزية التي ترصد مناطق محددة يصل شكاوى كثيرة عليها.

وكشف المصدر أن عدد الضبوط خلال الشهر الماضي وصل إلى ٣٠٠ ضبط، علماً أن عدد المخالفات الشهرية وسطياً يقدر بـ٢٠٠ مخالفة، بغرامات توضح حسب المساحة التي يتم إشغالها من المحال المخالفة، علماً أن المخالفات الشهرية ليست ثابتة وتتراوح بين الـ١٥٠ والـ٤٠٠ مخالفة، وهذا أمر غير ثابت، بما يشمل المخالفات المنظمة يومياً.

وأضاف المصدر: بشكل عام هناك رادع لدى الكثيرين وخاصة أن الحملات مستمرة بشكل يومي، مؤكداً وجود انخفاض ملحوظ بعدد المخالفات عن الفترة السابقة.

ولفت إلى أن الحملات تتم بشكل مفاجئ، ويشمل الأمر إشغالات مواقف السيارات إضافة إلى إزالة عدد من الأعمدة المخالفة والإطارات لحجز مساحات للمركبات، منوهاً بضرورة تعاون المواطنين وتعزيز ثقافة الشكوى عن أي مخالفة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

هذا وحسب المصدر، هناك أسواق تشهد مخالفات أكثر من غيرها، سواء في منطقة القنوات والشعلان والمزة ومساكن برزة، علماً أن هناك عدداً من المناطق تشهد مخالفات يتم متابعتها، وهذا الأمر يختلف من مكان إلى آخر، وأضاف: يتم العمل ضمن الظروف المتاحة فيما يخص عمل دوائر الخدمات.

ونوه المصدر بتوجيهات المحافظة بمعالجة جميع المخالفات ومتابعة الشكاوى على اختلافها، على أن تخصيص أسواق وساحات للبسطات، وإزالة الأكشاك حتى نهاية الأمر بهدف ضبط الأمر وتنظيمه بالشكل المطلوب واللائق.

• مصدر في محافظة دمشق لـ«الوطن»: المخالفات انخفضت عن الفترة السابقة.. و٣٠٠ ضبط في الشهر

• ٦٠ ألفاً غرامة كل متر فيه تعد على الأملاك العامة

الاستراحات الطرقية أسعار خيالية!!

مدير التموين لـ«الوطن» الاستراحات الطرقية مرخّصة سياحياً وخارج سلطة الرقابة التموينية

حمص - نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» شكاوى من مواطنين يسافرون على محور طريق حمص-دمشق وبالعكس من عدم التزام الاستراحات الطرقية على ذلك المحور بلوائح الأسعار واستغلالها للمسافرين وبيعها المواد الغذائية والحلويات والمشروبات وغير ذلك بأسعار مضاعفة، علاوة عن عدم التزامها بالشروط الصحية الغذائية وتعريض الحلويات والمواد الغذائية المكشوفة للغبار والملوثات، لافتين إلى أن تلك الاستراحات بعيدة كل البعد عن أعين الرقابة وعناصر السياحة وحماية المستهلك.

وأشار المشتكون إلى أن أغلب المسافرين مضطرون إلى شراء الماء أو الشيء اليسير من المشروبات الباردة أو بعض الأغذية التي تسد جوعهم من تلك الاستراحات لكونها الملجأ الوحيد الذي يمكن التزود منه بالطعام أو المشروبات نظراً لطول المسافات ما بين حمص ودمشق أو المحافظات الشمالية والعاصمة.

من جانبه بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن جميع الاستراحات الطرقية مرخصة ترخيصاً سياحياً كمنشآت سياحية، ما يعني أنها خارج سلطة الرقابة التموينية ويمنع دخول عناصر المديرية وحماية المستهلك إلى تلك المنشآت وحدهم بشكل تمويني.

مديرة السياحة: ٤ ضبوط بمخالفات تقاضي أسعار زائدة وإهمال نظافة خلال شهر

وأشار إلى أنه تتم مراقبة تلك الاستراحات من قبل لجنة الرقابة على المنشآت السياحية، ما يعني أن رقابتها تكون من قبل مديرية السياحة وحدها أو من خلال اللجنة التي تضم عناصر من مديريات السياحة والتموين والمالية وغيرها وكل منها باختصاصه، لافتاً إلى أنه بما يخص الأسعار فليس لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أي علاقة نهائياً بذلك لكون تلك المنشآت تخضع لأسعار خاصة وفق جداول أو لوائح تسعير مديرية السياحة التي تصدر عن وزارة السياحة.

بدورها بينت مديرة السياحة في حمص ملك عباس لـ«الوطن» أن عناصر الضابطة العدلية والرقابة السياحية بالمديرية يقومون بجولات دورية لتغطية جميع المحاور بحسب الإمكانيات للتأكد من التزام أصحاب المنشآت والاستراحات الطرقية بالشروط الصحية والأسعار النظامية.

وأوضحت أن الهدف من الجولات هو رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمسافرين وتوجيه الملاحظات للمنشآت بضرورة الاهتمام بنظافة المطابخ والبرادات والالتزام بالأسعار وفي حال عدم الالتزام يتم تنظيم الضبوط اللازمة وفق الأنظمة والقوانين أصولاً، لافتةً إلى أنه لا يتم توجيه ملاحظات وإنما يتم تنظيم الضبوط بحق المنشآت المخالفة على الفور في حال تعلقت المخالفة بتهديد الأمن الغذائي أو الشروط الصحية.

وأشارت عباس إلى أن الضبوط المنظمة يتم إرسالها لوزارة السياحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، مؤكدةً على أن عقوبة هذه المخالفات قد تصل لمرحلة إغلاق المنشأة ودفع غرامات مالية بحسب نوع المخالفة.

وكشفت عباس عن قيام عناصر الرقابة السياحية خلال الشهر الماضي بزيارة ٦ استراحات طرقية ونظمت خلالها ٤ ضبوط بحق الفعاليات المخالفة بمخالفات تقاضي أسعار زائدة وعدم الاهتمام بالنظافة (إهمال نظافة)، مؤكدة استكمال الجولة على باقي الاستراحات خلال الأسبوع الجاري للتأكد من مدى التزامها بالأسعار والشروط الصحية.

وبينت عباس أنه يوجد ٨ استراحات طرقية تتبع لمديرية السياحة بحمص فقط من بين الاستراحات المنتشرة على طول الطريق ما بين محافظتي حمص ودمشق ومعظمها من ذوي النجمتين وجميعها مرخصة وتخضع لنشرات تسعير وزارة السياحة وأي مخالفة من تلك الاستراحات تستدعي المخالفة وتنظيم الضبط اللازم على الفور.

وأكدت عباس أنه لا يوجد أي استراحة طرقية غير مرخصة على طريق حمص-دمشق ضمن عمل مديرية السياحة بحمص، مشيرةً إلى أن كل منشأة من تلك الاستراحات ملزمة بالإعلان عن الأسعار بشكل واضح ضمنها.

ولفتت عباس إلى أنه في حال تقدم أي مواطن بشكوى لمديرية السياحة عن تقاضي إحدى الاستراحات الطرقية أسعاراً زائدة أو غير ذلك تقوم الضابطة العدلية بالمديرية بالتحقيق بمضمون الشكوى على الفور وإجراء اللازم وفق الأنظمة والقوانين أصولاً.

السؤال المحرج.. كيف تتوافر الأسمدة في السوق السوداء وتغيب في المصرف الزراعي

فلاحون يشكون «سماسرة الأسمدة».. رئيس اتحاد فلاحي اللاذقية يحذر من كارثة إذا لم توجد حلول

اللاذقية – عبير سمير محمود

تكبر هموم الفلاح في اللاذقية مع تراجع مقوّمات العملية الزراعية في الفترة الأخيرة، ومنها رفع الدعم عن كل أنواع الأسمدة وبيعها بالسعر الرائج وفقاً لتعميم المصرف الزراعي نهاية الشهر الماضي.

واعتبر مزارعون من قرى ريف اللاذقية أن السماد بات مادة دسمة للسمسرة في السوق السوداء مع تفاوت سعر كل نوع من دون ضوابط لتسعيره خارج المصرف الزراعي، مطالبين بتوفيره عبر المصرف بالسعر المحدد رسمياً من دون دعم أرحم من التعرض لابتزاز التجار في السوق.

وذكر أحد الفلاحين أن رفع الدعم عن السماد أدى إلى تضاعف سعره في السوق السوداء، ليصبح سعر الطن الواحد من مادة اليوريا يتراوح بين ٤ – ٦ ملايين ليرة في السوق السوداء على حين تم تحديده في المصرف بسعر ٢,٤ مليون ليرة، مشيراً إلى أن رفع السعر في المصرف وعدم توافره جعل سماسرة السوق السوداء يتحكمون بالسعر ويتاجرون على مزاجهم بكل نوع من السماد.

وحذر مزارعون من مستقبل الزراعة في المحافظة في ظل الصعوبات والتعقيدات بآلية توفير مستلزمات هذه المهنة التي ورثوها أبا عن جد، مشيرين إلى أن الأرض التي تعد مصدر رزق لأكثر من ثلثي أبناء اللاذقية، تمكّن الفلاح سابقاً من إعطائها ما تحتاج من عناية واهتمام لتعطيه الرزق وبفضلها تعلم الأبناء وأسسوا مستقبلهم من خيرها، لتتحول اليوم إلى عبء عليهم.

وتساءل فلاحون بالقول: هل يعقل أن ينجح القطاع الخاص في توفير جميع المواد والأسمدة في الصيدليات والمراكز الخاصة مقابل عجز حكومة عن تأمينها لقطاع تتغنى بأنه الداعم للاقتصاد الوطني؟! معضلة باتت تتطلب توضيحاً من الجهات المعنية وخاصة أن الفلاح أصبح من جديد ضحية للسمسرة الزراعية.

بالعودة إلى رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوض أكد لـ«الوطن»، أن غلاء الأسمدة يؤدي لارتفاع كل المنتجات الزراعية، عدا المحاصيل التي يحكمها مبدأ العرض والطلب، معتبراً أن وضع الفلاح سيئ خلال الفترة الحالية.

وقال محفوض، إننا نقدر أن ارتفاع الأسعار عالمي ورفع سعر السماد المبيع في المصرف الزراعي نتيجة غلاء مستلزمات الإنتاج، ولكن في الوقت ذاته يطالب الفلاح بتأمين الأسمدة لدى المصرف بالسعر الجديد من دون أن يضطر لشرائها من السوق السوداء بأسعار مضاعفة وتفاوت سعر الطن بين مليون ومليوني ليرة للمادة نفسها!

وتابع بالقول: إن الفلاحين القادرين على شراء السماد من المراكز الخاصة هم قلة قليلة (معدودون على الأصابع)، وما تبقى منهم غير قادر على شرائها بهذه الأسعار المرتفعة جداً، مضيفاً إن الفروقات باتت كبيرة وسعر طن اليوريا قبل الحرب كان لا يتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة ليصل اليوم إلى ٢,٤ مليون حسب التسعيرة الرسمية، بمعدل ١٠ أضعاف عن السابق، كما يزيد على الضعفين في السوق السوداء حالياً، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الأنواع من الأسمدة.

مقابل ذلك، لم يتغير دخل الفلاح لهذه النسبة، وفق ما ذكر محفوض، مبيناً أن معظم تكاليف الإنتاج الزراعي تضاعفت ١٠ مرات إلا مدخول المزارع فلا يزال ضعيفاً جداً، موضحاً أن «الفليتة» صارت عبئاً إذ ارتفع سعرها من ١٠ ليرات إلى ألفي ليرة، إضافة لتضاعف أجور الحراثة والنقل وغيرها.

سؤال بلا جواب

حول تساؤلات الفلاحين عن توافر السماد بالسوق السوداء وفقدها في المصرف الزراعي، رد بالقول إنه «سؤال محرج» إذ لا نعلم كيف تتوافر الأسمدة في السوق والتجار يقولون إن لديهم فواتير نظامية، ولكن بكل حال فالجمعيات الفلاحية ليس لديها أسمدة وبعيدة عن الاتهامات بالمتاجرة أو تهريب المواد التي لا تتوافر لديها أساساً.

وأشار محفوض إلى توجه بعض الفلاحين إلى حل بديل عبر استخدام الأسمدة الذوابة والزبل الطبيعي، رغم أنها لا تغني عن السماد لكنها أوفر مادياً، مشيراً إلى أنه حتى الزبل ارتفع سعره مقارنة بسنوات سابقة بمعدل ١٠ أضعاف، إذ وصل حالياً سعر الكيس إلى ٢٠ ألف ليرة بعد أن كان ألفي ليرة فقط، إضافة لتكلفة أجور نقله من محافظة حماة فالكميات في اللاذقية لا تغطي الحاجة.

كارثة زراعية

رئيس اتحاد الفلاحين حذر من كارثة حقيقية ستبعرض لها الموسم الزراعي في حال عدم توفير الأسمدة، قائلاً: نحن أمام كارثة زراعية إذا لم يتم توفير السماد للمحاصيل خلال الموسم المقبل فجميع الزراعات تحتاج إلى سماد، والفلاح بات يحتال على الأرض لتعطيه وتنتج له في المنطقة الساحلية عموماً، ولا بديل له من الزراعة التي تخلى عنها البعض رغماً عنهم بسبب الغلاء. وذكر أن نسبة الفلاحين في اللاذقية تتراوح بين ٦٠ – ٧٠ بالمئة، إذ تعتمد معظم العائلات في المحافظة على الزراعة، وبعضهم اقتلع الأشجار المثمرة من زيتون وحمضيات واستبدلها ببيوت بلاستيكية بسبب مشاكل المستلزمات الزراعية وعدم القدرة على التسويق، ما يتطلب إيجاد حلول تنقذ الفلاح فعلاً أو يضطر لترك أرضه والعمل عند الناس ليعيل عائلته ولا أحد يستطيع لومه.

الشيكات الجديدة تؤخر صرف مستحقات الفلاحين!

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من الفلاحين الذين سلموا إنتاجهم من الشوندر السكري إلى شركة سكر تل سلحب، عن تأخر الجهات المعنية بتسديد قيمة المحصول لهم.

وأوضحوا أن ذلك يسبب معاناة شديدة لهم ولأسرهم، التي تحتاج كل ليرة في هذه الظروف الصعبة، وخصوصا في هذا الشهر الذي يحتاج الأولاد فيه للمستلزمات المدرسية بكل أنواعها، وطلاب الجامعات لنفقات التنقل والتسجيل بالمفاضلة، ومن ثم مستلزمات العام الدراسي الجامعي، عدا تكاليف مواد المؤونة الشتائية وغيرها.

أما رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم فبيَّنَ لـ«الوطن» أن المصارف الزراعية بالمحافظة، بدأت منذ يوم الأحدٍ بتسديد قيم الشوندر السكري.

من جهته، بيّن المدير العام للصناعات الغذائية إبراهيم نصرة، أن المسألة هي تبديل بين شيكات قديمة وجديدة. وأوضح أنّ ٤ مصارف زراعية بمحافظة حماة هي: « السقيلبية وشطحة وسلحب ومصياف»، تصرف قيم المحصول للفلاحين.

ولفت إلى أن الاعتماد متوافر ولا يوجد أي مشكلة بالسيولة، وأن الحكومة خصصت نحو ٢٥ ملياراً لتسديد قيمة الشوندر، وهي قابلة للزيادة حسب إغلاق العقود مع الفلاحين.

وبيّن مدير المصرف الزراعي بحماة بسام الحلبي، لـ«الوطن»، أنه لا يوجد تأخير بصرف قيم المحصول للفلاحين، وأن الاعتمادات متوافرة، وبعض فروع المصرف بدأت بصرف قيمة المحصول للفلاحين، وأن اعتماد «زراعي» حماة نحو ٢٠ مليون ليرة. وأوضح أن بعض الفروع الأخرى تنتظر الشيكات من الشركة لتصرفها.

فيما بيَّنَ مدير المصرف الزراعي بالغاب أيمن أبو صفرة، أن المصرف بدأ بصرف شيكات الدفعة الأولى من قيمة المحصول لفلاحي المنطقة، وعددها نحو ١٦٠ شيكاً، وقيمتها نحو ١,٣٥٠ مليار ليرة.

وكشف مدير معمل سكر تل سلحب رامي عيسى لـ«الوطن»، أن شكاوى الفلاحين محقة.

وأوضح أن كل مصرف كان يرسل دفتر شيكات للمعمل، ليرفق كل شيك بكشف لكل مزارع ويعيده للمصرف ليصار إلى صرفه للفلاحين بعد إبرازهم براءة ذمة من الجمعيات.

وقال: لكن بعض المصارف أعلمتنا أن الشيكات قديمة رغم تجهيزنا قوائم الفلاحين الاسمية، وأن هناك شيكات جديدة معتمدة.

ولفت إلى أن مصارف السقيلبية وشطحة ومصياف وسلحب أرسلت للشركة الشيكات الجديدة يوم الأربعاء الماضي، وأعيدت إليها مرفقة بكشوف الفلاحين وبدأت بصرفها يوم الأحد.

وذكر عيسى أن الإدارة العامة للمصرف الزراعي تواصلت معنا لاستلام الشيكات الجديدة وأرسلت موظفاً لاستلامها الإثنين. وأضاف: إن عدد الشيكات المستحقة للفلاحين هو ١٩٥٠ شيكاً، وقد حوّل المصرف المركزي للزراعي نحو ٧ مليارات كدفعة أولى لصرفها.